

## سياسة التحفيز الضريبي واثرها على تشجيع الاستثمار في العراق للمدة

(٢٠١٥-١٩٩٥)

م.م. ابراهيم محمد علي  
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الحمدانية

**Ibrahem Mohamad Ali**

٠٧٥٠٣١٤٢٨٧٨

[Lora.basim@yahoo.com](mailto:Lora.basim@yahoo.com)

م. لوره باسم بشير الساعور  
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الحمدانية

**Lora Basim basher Alsaor**

٠٧٧٠٣٨٦٤٨٨٣

[Ibraheem\\_shekhan@yahoo.com](mailto:Ibraheem_shekhan@yahoo.com)

### المستخلص :

تكمن اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على اتجاهات السياسة الضريبية في العراق وقياس مقدار المتحصلات الضريبية لمدد متعاقبة ناهيك عن اهمية الاستثمارات الاجنبية والتي اصبحت الدول تتهافت عليه من اجل توجيه واستقطابه الى البلد من خلال توفير المناخ الملائم لجذبه من خلال استخدام الضريبة وتمثلت مشكلة البحث في ما عانى منه العراق من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة جدا في التسعينيات من القرن الماضي بالاضافة الى عدم وجود علاقة واضحة بين الاستثمار والنظام الضريبي في العراق مما ادى الى عدم وضوح اتجاهات السياسة الضريبية وتذبذبها لذا يهدف البحث الى تكثيف الاضواء على العلاقة بين الاستثمار وما يتطلبه النظام الضريبي من تكيف يستجيب ويتحول الى نظام جاذب للاستثمار وقد اعتمد البحث على فرضية مفادها ان الاعفاءات الضريبية تعد من اهم العوامل المشجعة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي وبناءا على نتائج الدراسة فقد بلغ متوسط الطاقة الضريبية في العراق (٨٣.٩%) اما متوسط معامل العبي الضريبي فقد بلغ (٣٠.٢%) وبلغ متوسط معامل الميل الحدي للضرائب (١٢.٠) بينما متوسط معامل مرونة للضرائب فقد بلغ (٢٥.٦%) حيث تعتبر هذه المقاييس من اهم المؤشرات لقياس اداء السياسة الضريبية في العراق هذا بالاضافة الى اهم التوصيات التي توصل اليه البحث .

### Abstract :

The important of research in highlight on tax policies in Iraq and measure the tax getting for time series and the important of investment that the countries compete to get it to their countries by using the tax ,the research problem what the Iraq , safe economic policies problem from nineteenth of previous century and there is no clear relation between the investment and tax system which lead to unclearly in tax policies for this the research objectives is to highlight to the relation between investment and what the tax system need for get investment the hypotheses of the research is that the tax exemption is very important to get and encourage the foreign investment and according to the conclusions of study that the average tax capacity in Iraq is (83.3%),average of tax suffer is (30.2% ) , average of trend is (12.0% ) ,average coefficient internal tax is (25.6%) these measurement are an important to measure tax polices in Iraq and additional information in conclusions research .

## المقدمة :

تتخلل اية عملية من عمليات الاستثمار عنصر المجازفة وعنصر اخر يقابله هو عنصر الربح ، وهذان العنصران يخوضان معركة تنافسية في ذهن المستثمر ، فاذا مارجت كفة العنصر الاول تراجع المستثمر عن مخططه ، اما اذا مالت كفة العنصر الثاني وهو الربح فلا يجد المستثمر بدا من التقدم والاندفاع نحو تحقيق ما يصبو اليه مستعينا بما يملكه من قدرات استثمارية في هذا الجانب او ذاك ، وهنا تبحث الدول عن ما يوفر هذا الاغراء للمستثمر ، وفيها ما يتخذ صورة الاعفاء من الضرائب بمختلف انواعها ففرض الضرائب قد يعد معوقا امام المستثمر اذ قد تحرمه هذه الضرائب قدرا لا يستهان به من الارباح والتي هي غاية كل مستثمر . لذا تعد الاعفاءات الضريبية موضوعا مهما يشغل بال كل مستثمر والدول المشجعة للاستثمار فيها ، وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تفتقر الى رؤوس الاموال المعدة للاستثمار فتحاول جذب هذه الرؤوس بكل الطرق والوسائل كي تقوم بعملية التنمية- هذا بالطبع مع ضمان حسن التطبيق وتطوير البنى التحتية والمرتكزات الاساسية للدولة ، وقد نال هذا الموضوع في العراق قدرا مميذا من الاهتمام خاصة في وقتنا الحالي ، بعد ان كان الاستثمار محدد بقيود عدة ، هذا اضافة الى حاجة العراق الى رؤوس الاول للنهوض بمشاريع استثمارية تخدم البلد وترتقي به الى صفوف الدول المتقدمة .

## مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة البحث في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي يكون فيها الضرائب تأثيرا سلبيا على استثماراتهم او على عوائدها وان هذه السلبية متأتية من ارتفاع نسب قرض الضرائب وعدم وجود اعفاءات مغرية للتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المجالات المطلوبة للاستثمار بها هذا من ناحية وممن ناحية اخرى ان العزوف يأتي من عدم استقرار القوانين المتعلقة بالضرائب والاعفاءات الضريبية غالبا ما تكون عرضة للتغير على الرغم من الاعفاءات التي تضمها قانون الاستثمار ويعتبر ايضا هذا الموضوع من مواضيع الساعة نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية .

## اهمية البحث :-

يستمد البحث اهميته من خلال الدور الذي اصبحت تلعبه الضريبة في سياسات الدول بصفة عامة ومنها العراق ناهيك عن اهمية الاستثمارات الاجنبية والتي اصبحت الدول تتهافت من اجل توجيه واستقطابه الى الوطن فيها وذلك من خلال توفير المناخ الملائم لجذبه من خلال استخدام الضريبة لكي تكون احد عوامل جذب هذا الاستثمار .

## هدف البحث :-

يهدف البحث الى تكثيف الاضواء على العلاقة بين الاستثمار وما يتطلبه النظام الضريبي في العراق من تكييف يستجيب ويتحول الى نظام جاذب للاستثمارات بجميع اشكالها وانواعها

## فرضية البحث :-

يفترض البحث بان اهمية الاعفاءات الضريبية في ظل قانون ضريبي يفرض نسبة منخفضة لمؤشرات اقتصادية وبوجود عوامل غير ضريبية اخر غير مشجعة للاستثمار يكون تأثيره غير واضح ومحدود لخلق بيئة استثمار جديدة .

## مصادر البحث :-

اعتمد الباحثان في بحثهما على مجموعة من المصادر العربية والاجنبية فضلا عن اصدارات ومنشورات المجالات العلمية والرسائل الجامعية فضلا عن شبكة الانترنت .

## المبحث الاول

الاطار النظري :- مدخل الى الضرائب والسياسة الضريبية في العراق :

### ١-١-١ :- الضريبة :-

عرفت الضريبة منذ اقدم العصور وتطورت مع مرور الزمن ، حتى وصلت الى ماهي عليه في الحاضر ، وقد شمل هذا التطور نواحي عديدة من اشكال الضريبة ، الجهة او السلطة التي تفرضها وتجبيها ، طريقة سدادها وغيرها (ابو نصار ، ١٩٩٦ : ٣) . ومفهوم الضريبة فقد عرفها (jones) :- بانها المبلغ الذي يدفعه الافراد لتغطية النفقات الحكومية.

### ١-١-٢ :- النظام الضريبي

ان مفهوم النظام الضريبي يتمثل في مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة التي تتلائم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها . فقد عرف (امين) النظام الضريبي على انه "هو النظام الذي يسعى الى تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية ومالية للمجتمع ضمن اقليم دولة معينة من خلال استخدام سلطتها في فرض وجباية الضرائب ضمن ذلك الاقليم"

- عناصر النظام الضريبي :-

يقوم النظام الضريبي على العناصر الاتية :-

أ- مجموعة الاهداف والغايات المحددة التي يسعى النظام لتحقيقها وهي مشتقة من اهداف السياسة المالية المتبعة

ب- مجموعة من الصور الفنية التي تمثل وسائل تحقيق الاهداف

ت-مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية، فضلا عن القرارات التنفيذية والمذكرات التفسيرية ، التي تمثل في اجراءات وطريقة عمل النظام الضريبي واجهزته في تحقيق الاهداف (البطريق ، ودراز ، ١٩٨٣ : ١٥٨).

### ١-١-٣ :- تقسيمات الضرائب وانواعها :-

تتعدد انواع الضرائب باختلاف وعائها ومنها :-

١- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة :- تقوم فكرة الضريبة الواحدة (الوحيدة) على فرض الضريبة على نشاط اقتصادي محدد، وتكون هذه الضريبة هي مصدر التمويل الاساس لخزانة الدولة العامة (دراز، ١٩٨٤ : ١٦٩-١٧٢) اما الضرائب المتعددة ، بموجبه تعتمد الدولة على عدد من الضرائب في سبيل الحصول على اليرادات الضريبية اللازمة مثل فرض (ضريبة الدخل) (ضريبة المبيعات) ..... الخ وغيرها (ابو نصار واخرون ، مصدر سابق : ١١).

٢- الضريبة على الاشخاص والضريبة على الاموال :- تفرض الضريبة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمقصود بالضريبة على الاشخاص ، ان يكون الانسان هو موضوع الضريبة (عناية ، ١٩٩٥ : ٩٦).

اما الضريبة على الاموال فهي تفرض على المال ذاته او ما يطلق عليه ضريبة (راس المال) اذ تصيب العقارات بذاتها وليس ايرادها والاموال بذاتها وليس ناتجها (الخطيب وشامية ، ٢٠٠٧ : ١٦٤) وتستخدمها احيانا بعض الدول كاسلوب في محاربة البطالة وان يستبدل المكلف بالمبلغ المالي ، بالعمل لايام محددة في تنمية المجتمع ، (كشف الطرق وانشاء الجسور) وغير ذلك (Eshag,1985:109).

### ٣- الضرائب المباشرة وغير المباشرة :-

الضريبة المباشرة ( وهي التي تفرض على الافراد مباشرة ) اي ان يدفعها هم انفسهم ( خرسى، ٢٠١٣ : ٥٦) اي الضريبة التي لا يتم نقل عبئها ، بل يتحملها الاشخاص او المنشآت الخاضعة اصلا للضريبة (spencer,1983:0-20) اما الضريبة غير المباشرة فانها (تصل الى

المال او الدخل بطريقة غير مباشرة ، وذلك اثناء استعماله او تداوله، والتي يمكن نقل عبئها جزئياً او كلياً ، الى الاخرين غير الفرد او المنشأة الخاضعة للضريبة اصلاً .

#### ١-١-٤ :- السياسة الضريبية

##### أ- مفهوم السياسة الضريبية :-

تلعب الضرائب دوراً في الحياة الاقتصادية للدولة وما ينتج عن ذلك من نتائج مؤثرة تؤهلها لان تخلق سياسات منهجية تؤثر وتخطط في البيئة الاقتصادية ، وبما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية للدولة ،اي ليس هناك تعريف محدد متفق عليه من قبل الكتاب والباحثين وعرف (القيسي) السياسة الضريبية "بانها هي مجموعة من الاجراءات تتخذها السلطة العامة لادارة شؤون المجتمع في ظروف واطوار اقتصادية ومالية وذلك من خلال القوانين والانظمة المالية والضريبية".

##### ب- اهداف السياسة الضريبية :-

من خلال استخدام السياسة الضريبية تتمكن الدولة من تحقيق اهداف هامة وهي :-  
الاهداف المالية :- تعد الايرادات المالية عصب الحياة ،الذي يجعل الدولة بكافة مؤسساتها تقوم بممارسة اعمالها والمقدمة لافراد في المجتمع ،اذ ان الغرض الاساس من الضريبة في معظم الدول هو الحصول على مورد مالي لتمويل النفقات العامة (مسيحي ،٢٠٠٦ : ٨٦)

##### - الاهداف الاقتصادية :-

ان الحكومات والسلطات في الدول النامية توجه السياسة الضريبية لخدمة اهدافها الاقتصادية ، واهمها رفع الموارد الاقتصادية والايرادات المالية لملائمة ومواكبة متطلبات التنمية (صالح، ٢٠٠٧ : ٢١).

##### - الاهداف الاجتماعية :-

ان الاهداف الاجتماعية التي تسعى اليها السياسة الضريبية كثيرة ومتعددة الضريبة مثل توفير السلع العامة كالمحافظة على القانون والدفاع الوطني وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ، ومن ابرز الاهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية هي : اعادة توزيع الدخل ، تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة معالجة مشكلة ازمة السكن (الاعفاءات الضريبية على راس المال المستثمر في قطاع الاسكان) .

- الاهداف السياسية :- تعد السياسة الضريبية من اهم الادوات التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياستها العامة التي ينتج عنها اثار سياسية ، وقد كان للضريبة اثرها في التاريخ السياسي للمجتمعات والشعوب .

- الاهداف الثقافية :- تستخدم السياسة الضريبية كاداة للمحافظة على التراث الثقافي من خلال تمويلها للصناديق والبرامج الموضوعة لهذا الغرض او تقديم مزايا ضريبية عن طريق اعفاء الدخول الناجمة عن اتعاب الاعمال الفنية ، وكذلك فرض الضريبة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب للخارج ( الطائي ، ٢٠١٢ : ١٩).

#### ١-١-٥ :- هيكل النظام الضريبي العراقي :-

تتكون الايرادات العامة للحكومة بشكل اساس من الايرادات المحلية ، ثم من الايرادات الخارجية ، واذ نظرنا الى العناصر التي تتكون منها كل من الايرادات الخارجية والايرادات المحلية لوجدنا انها تتكون بشكل رئيسي من ثلاث عناصر هي :- الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة ، والايرادات غير الضريبية ، اما الايرادات الخارجية فتتكون من عنصرين هما المساعدات ، والقروض الانمائية ( ملكاوي ، ١٩٩٩ : ٥٠ - ٥١).

ان محصلة العوامل والظروف السياسية والاقتصادية المتعددة التي مربها العراق ، تركت اثارا واضحة على هيكل الضرائب ، فبالرجوع الى بيانات وزارة المالية ، يلاحظ ان غالبية الايرادات الضريبية هي غير مباشرة و اما الضرائب المباشرة فانها لا تشكل اكثر من خمس تلك الايرادات ، الامر الذي يقلل من امكان تحقق شروط العدالة في توزيع العبء الضريبي وفقا للطاقة المكلف وقدرته على الدفع . ومن جانب اخر فانه اذا نظرنا الى العراق تاريخيا نجد ان لديه نظاما ضريبيا قائما على هيكل عال من الضريبة وانه لغايات تشجيع بالاستثمار كانت الحكومة تعطي اعفاءات ضريبية وهذا ما يسمى بالعطل الضريبي الذي في كثير من الاحيان ان لم يكن في جميعها يؤدي الى تشوهات في الاقتصاد من ابرزها تفتت النشاط الاستثماري بدلا من توسع النشاط القائم وزيادة قدرته وطاقته الانتاجية بسبب ان الاعفاءات عادة ما تعطى للمشروعات الجديدة وليس القائمة (النصيرات، ٢٠٠٢ : ٧٦-٨١).

تبنى العراق اول قانون لضريبة الدخل المرقم (٥٢) لسنة ١٩٢٧ بعد تاسيس الدولة العراقية الحديثة ، تأثير هذا القانون بقانون ضريبة الدخل النموذجي الذي اعدته بريطانيا عام (١٩٢٢) لغرض استخدامها في مستعمراتها انذاك . ومن عام ١٩٢٧ وحتى اعتماد قانون ضريبة الدخل الحالي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ لم يطرا اي تغيير هام او تطور او تحديث له اثر يذكر على التشريع السابق وان القانون رقم ١١٣ هو ايضا لم يحظى بأي تعديلات هامة سوى التعديلات التي ليس لها اي اثر واضح على النظام الضريبي .

وبعد سقوط النظام السابق قامت سلطة الائتلاف المؤقتة باصدار القرار رقم ٣٧ ، غلقت بموجبه النظام الضريبي في الاول من نيسان (١٦ نيسان ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٠٤ ) واصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة الامر ٤٩ والذي خفض بموجبه سعر الضريبة وزاد السماحات القانونية واخضعت به موظفي الدولة الى ضريبة الدخل اسوة بموظفي القطاع الخاص لتحقيق نوع من العدالة . وابقى على القوانين الحالية نافذة المفعول مع ابقاء الاصلاح الضريبي الذي بدأت به خلال تخفيض سعر الضريبة وزيادة السماحات .

ونعني بضرريبة الدخل في العراق بانه جميع الضرائب التي تجبها الهيئة العامة للضرائب من خلال تنفيذ القوانين التالية :-

- ١- قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل .
- ٢- قانون ضريبة العقار رقم (١٦٣) لسنة (١٩٥٩) المعدل .
- ٣- قانون ضريبة المبيعات رقم (٣٦) لسنة (١٩٩٧) الفنادق والمطاعم .
- ٤- قانون ضريبة الشركات رقم (٦٤) لسنة (١٩٨٥) الغي بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٤ على الوفيات الواقعة خلال فترة نفاذه .
- ٥- قرار ضريبة نقل ملكية العقار (القرار ١٢٠ لسنة ٢٠٠٢)

وعلى الرغم من السياسة الضريبية في العراق ليست حديثة العهد وعلى الرغم من تراكم التجربة والخبرات في هذا المجال الا ان السياسة الضريبية تكتنفها بعض التحديات وتقيدها بعض المعوقات مما يجعل اداءها اقل مما يتامل فيها بسبب الكثير من التحديات مثل التحديات الامنية وعد الاستقرار وشيوع مظاهر العنف والتخريب ونهب المؤسسات الحكومية مما ساعد على انتشار التهرب الضريبي لان الانتقال من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق يحتاج الى انشاء بنية تشريعية وتنظيمية ومؤسسية جديدة تتفق مع اقتصاد السوق ( شهاب ، ٢٠١١ : ٥٥).

## المبحث الثاني

### ١-٢ :- مفهوم الاستثمار واهميته وانواعه:

ان معنى الاستثمار لغويا بعيدا عن معناه المالي او الاقتصادي هو من وظيف ماله او استثمره اما في مفهومه الاقتصادي هو مصدر التعامل بالاموال للحصول عل الارباح اما في مجال المالية فهو يشير الى الاصول المالية التي تودع في البنك او السوق والتي يمكن ان تستخدم في شراء اصول حقيقة الاستثمار بمعناه البسيط هو توظيف الاموال التي بالامكان الاستغناء عنها في الوقت الحالي لتعمل وتكسب من وراءها اموال اضافية . وهناك فرق بين الاستثمار والادخال حيث يطلق على الادخال بانه نوع من الاستثمار السلبي وهو استغلال المال بوضعها في البنك والحصول على فائدة بسيطة من وراء ذلك ويركز هذا النوع على الحفاظ على راس المال بدلا من التركيز على الربح، اما مفهومه على مستوى الاقتصاد القومي حيث يتعلق الاستثمار بالانفاق الراسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق طرق الرئيسية والفرعية ومشروعات التنمية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والاتصالات بالاضافة الى القطاعات الاخرى الخدمية كالصناعة والزراعة والاسكان والسياحة (DeLongj,2002:165) .

وتكمن اهمية الاستثمار في زيادة الانتاج والانتاجية مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وكذلك توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة ، وزيادة معدلات التكوين الراسمالية للدولة من خلال انتاج السلع والخدمات التي تشجع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الاجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات (ابو قح، ٢٠٠١ : ٩).

### ٢-٢ : انواع الاستثمار :- ويمكن تصنيف الاستثمارات لثلاثة انواع هي :-

١- الاستثمار العام :- الذي تقوم به المؤسسات العامة للدولة وعادة يركز هذا النوع من الاستثمار على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمية والكهرباء والصرف الصحي .

٢- الاستثمار الخاص :- الذي يقوم به الاشخاص او الشركات من خلال توظيف مدخرات المواطنين او من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية او الخارجية.

### ٣- الاستثمار الاجنبي :-

وهو الاستثمار الذي يقوم به الافراد والشركات او المؤسسات الدولية داخل البلد المعنى، وهذا النوع من الاستثمار له اهميته في كثير من دول العالم ولاسيما النامية منها من خلال مايقوم به افراد طبيعون او شركات من نقل اموال بلد لاستثماره في بلد اخر قد هينا له المناخ الملائم لعملية الاستثمار .(مطر، ٢٠٠٩ : ٢٢).

والاستثمار الاجنبي على نوعين :-

أ- الاستثمار الاجنبي الغير المباشر :- ويتم هذا النوع من الاستثمار الاجنبي بكونه استثمارا قصير الاجل يهتم في شراء الاسهم والسندات الخاصة او الحكومية ، اي ان هذا الاستثمار لا يتم في اصول انتاجية حقيقية، بل يكون الاستثمار في المضاربة في الاسواق المالية ، وهذا ما يطلق عليه بالاستثمار المالي الذي اخذ بشكل نسبة كبيرة في حجم الاستثمارات المحلية في العالم ومما يؤخذ على هذا النوع ما قد يتعرض له الاقتصاد الوطني لدولة ما نتيجة المضاربة وانتقال رؤوس الاموال السريعة الامر الذي قد يترك اثارا سلبية على عملية التنمية بدلا من دعمها.

ب- الاستثمار الاجنبي المباشر :- هو عبارة عن نقل الاموال من بلد المستثمر الى بلد المضيف لاستثمارها في مشروعات اقتصادية تدعم الاقتصاد الوطني للبلد المعني . وتاتي اهمية هذا النوع من الاستثمار في كونه لا يحمل الدولة المستثمر فيها اي اعباء لكونه لا يترتب عليه اية فوائد لانه لا يمثل اقتراضا ماليا .

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر (سواء كان مشتركاً او منفرداً) مصدر تمويل خارجي غير تقليدي وبديلاً مرغوباً من الناحية التمويلية كبديل عن النقص الحاصل في القدرة على تأمين التمويل الخارجي ، خاصة بعد التراجع المفرط على قروض السوق الدولية وفي ظل تراجع معدلات الادخار القومي. ويمكن ان يحقق مجالا واسعا لتحريك عجلات النمو ليس فقط في البلد المضيف للاستثمارات وانما في البلد المصدر لتلك الاستثمارات ايضا (السامرائي، ٢٠٠٦: ٤٧). وللاستثمارات الاجنبية سواء اكانت مشتركة ام غير مشتركة فائدة للبلدين المصدر والمضيف وان اهم مزايا هذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف هي :-

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة اكثر اماناً للتمويل مقارنة بالقروض باعتبار غير منشئ للمديونية ولا يولد التزامات ينتج نقل وتوطين تكنولوجيا متقدمة في مجالات الانتاج واساليب التنظيم والادارة .

- ١- يفتح فرصاً للدخول في شبكات تسويق اقليمية ودولية .
- ٢- يساهم في تدريب العاملين وتاهيلهم على اكتساب مهارات في ادارة مشروعات الاعمال الجديدة وتشغيلها وبالتالي تنمية راس المال البشري وخلق فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة .
- ٣- يحفز المنافسة في السوق المحلية ويدفع الشركات الوطنية على تطوير قدراتها الانتاجية .
- ٤- يوفر الحصول على موارد ضريبية في ارباح الشركات الاجنبية العاملة في السوق المحلية .

اما بالنسبة الى البلد المصدر للاستثمارات فيمتاز بما يأتي :-

- ١- اتاحة فرص وخيارات اوسع لتوظيف الاموال والحصول على ارباح اعلى قد لا يستطيع تحقيقها في بلده الاصلي .
- ٢- فتح افاق جديدة للتوسع وزيادة القدرات التنافسية في السوق العالمية .
- ٣- الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها البلد المضيف لتحقيق مزايا اقتصادية وتنافسية .

ولكل ماسبق كان للدول الاسلامية دور بارز في الاستفادة من هذا الاستثمار خاصة بعد ارتفاع حجم الديون الخارجية الى مستويات عالية نتيجة لاتجاه تلك الدول الى التمويل الخارجي بانواعه المختلفة وذلك لمعالجة الفجوة الحاصلة بين مواردها المحلية واحتياجاتها التنموية.

### ٢-٣:- مزايا قانون الاستثمار العراقي

ان المتبع لقانون الاستثمار العراقي يجد انه يتضمن عدد من المزايا والضمانات للمستثمرين لعل اهمها :-

- ١- اخراج راس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده وبعملة قابلة للتحويل .
  - ٢- التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة واكتساب العضوية والشركات المساهمة والمختلطة .
  - ٣- استثمار الاراضي اللازمة للمشروع او المساطحة على ان لا تزيد عن ٥٠ سنة قابلة للتجديد .
  - ٤- التامين على المشروع الاستثماري لدى شركة تامين وطنية او اجنبية .
  - ٥- فتح الحسابات بالعملة العراقية والاجنبية او كليهما لدى مصارف العراق او خارجه .
  - ٦- يمنح حق الاقامة وتسهيل دخول المستثمر وخروجه من والى العراق .
  - ٧- عدم مصادرة وتاميم المشروع الاستثماري .
  - ٨- للعاملين من غير العراقيين تحويل رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق .
  - ٩- الاعفاء من الرسوم والضرائب لمدة (١٠) سنوات من بدء تشغيل المشروع قابلة للزيادة الى (١٥) سنة كذلك للثالث والموجودات اللازمة لتوسيع المشروع .
- وهنا نجد ان المشرع العراقي قد اعتمد الى منح المزيد من الاعفاءات والامتيازات من اجل ان يخلق بيئة استثمارية ملائمة للمستثمر الاجنبي ويسهم في خلق البيئة الملائمة لورود راس المال

والخبرة الأجنبية التي من المؤمل ان تسهم في بناء قاعدة للبنى التحتية الاساسية للاقتصاد العراقي

والجدير بالذكر هنا ان العراق يشكل بيئة ملائمة للاستثمار حيث تعتبر بيئة امنة للاستثمار لان جميع المحافظات تتمتع بالاستقرار السياسي والامني في الوقت الحالي . (جمهورية العراق ، الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار ٢٠١٠ : ١٥)

ومنذ ان باشرت السلطة المالية في العراق بالاصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد السوق تم اتخاذ العديد من القرارات والقوانين التي تصب في هذا الاتجاه ويعتبر قانون الاستثمار رم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ احد اهم هذه القوانين لقد فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص العراقي والاجنبي من اجل الاستثمار واعفائه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة ، كما ان هذا القانون منح العديد من الحوافز و الاعفاءات الضريبية كامتيازات للمستثمرين بقصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار ، وللتأكد من ان حجم الاعفاءات الضريبية كافية لجذب المستثمرين ام هناك اسباب اخرى مازالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية فلا بد من تقييم المناخ الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع كل من الاردن، مصر، لبنان ،الدول المجاورة للعراق كما في الجدول التالي :-

جدول (١) :النسب المئوية للمؤشرات الاقتصادية لكل من العراق والدول المجاورة له للسنوات (٢٠٠٨ و٢٠١٠) .

الدولة	السنة	المؤشر		
		معدل الناتج المحلي	عجز او فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي	نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي
العراق	2008	9.78%	13.70%	19.10%
	2010	8.00%	10.80%	6.20%
الاردن	2008	7.90%	عجز	عجز
	2010	12.30%	5.40%	5.40%
سوريا	2008	22.10%	عجز	عجز
	2010	23.50%	4.80%	4.00%
سعودية	2008	11.70%	10.30%	9.50%
	2010	7.10%	7.70%	8.70%
ايران	2008	6.50%	5.50%	5.40%
	2010	10.30%	11.40%	9.70%
الكويت	2008	25.80%	14.90%	13.80%
	2010	10.20%	17.40%	31.80%
تركيا	2008	5.60%	3.20%	3.30%
	2010	7.30%	6.40%	5.50%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاستعانة بالتقارير الاقتصادية للدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ .

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا ان نجد ان العراق يحقق تطور اقتصادي مقارنة بالدول العربية المجاورة وذلك بسبب مساهمة العراق في رؤس اموال الشركات العربية المشتركة وصل عددها الى ٣٠ شركة وبلغ مجموعها بما يعادل (٦٥٨) مليون دولار حقق البعض من هذه الشركات ارباحا بلغ مجموعها منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٩ (٤٩٠، ٤٩٨، ٦٦) دولا تم ايداعها في حساب صندوق تنمية العراق وحساب وزارة المالية وبسبب العقوبات الاقتصادية خلال السنوات السابقة لازال البعض من الشركات يحتجز ارباح العراق البالغ مجموعها (٣٣٤ ، ٦٧٧ ، ٢٤) دولار حيث يعمل قسم الاستثمار في وزارة المالية لاستردادها لتمويلها الى صندوق التنمية الا ان هذه المساهمات غير كافية نظرا لحاجة العراق الى جذب الشركات الاجنبية للاستثمار.

## ٢-٤ :- العلاقة بين الاعفاءات الضريبية والاستثمار الاجنبي المباشر :-

يمكن للضرائب ان تلعب دور كبير في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه عن ارباحها ان منح الاعفاءات الضريبية سوف يزيد من فاعليتها الامر الذي ينعكس على قدرة الضريبة في توجيه الاستثمارات ودعمها وبالشكل الذي يعزز من عملية التنمية ولاسيما اذا كانت الاستثمارات انتاجية هذا من جانب ومن جانب اخر فان اقتطاع الفوائض الاقتصادية تسهم في تمويل أنشطة استثمارية اخرى تحتاجها عملية التنمية (امين ، ٢٠٠٠ : ٤٥).

ولغرض ان تكون الاعفاءات الضريبية مجدية وفعالة في اطار يمكن من خلاله تشجيع الاستثمار ينبغي العمل على مايلي :-

- ١- ضرورة توحيد الاعفاءات الضريبية في قانون واحد يسهل عملية الرجوع اليه عند التقويم ويحل مشاكل التعارض او التناقض بين بعض القوانين .
- ٢- اعتماد مبدأ التفاوت على اساس المنطقة عند منح الحوافز الضريبية في بعض المناطق المختلفة.
- ٣- اعادة النظر في الاعفاءات الضريبية لغرض تحسين اداء المشاريع .
- ٤- تقليص مدى الاعفاء الضريبي الى مدة اقصر .
- ٥- في حالة توقف المشروع عن العمل لاسباب قاهرة يجب ان تتوقف مدى سريان الاعفاءات الضريبية وتعاود سريانها عند بدء المشروع.

ان منح تلك الاعفاءات سوف يزيد من فاعليتها على قدرة الضريبة في توجيه الاستثمارات ودعمها بالشكل الذي يفرز عملية التنمية اذا كان العبء الضريبي مرتفع فانه يساعد على عدم جذب الاستثمارات اما اذا كان العبء الضريبي اقل فانه يساعد على جذب الاستثمارات الا انه وبعد التغيير في النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ والشروع بالاصلاح الاقتصادي يتم التأكيد على اهمية الاصلاح الضريبي في العراق فبعد ان كانت الضريبة عاملا كابحا للنشاط الاقتصادي يجب التغيير عن تلك النظرة تجاه الضريبة وتوظيفها كاداة محفزة كتفعيل النشاط الاستثماري بجميع انواعه وينبغي ان تكون الضريبة عاملا مناسبا ومشجعا لدخول الشركات والاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد العراقي وبالفعل فقد صيغت سياسات للاعفاءات الضريبية مشجعة لنشاط الاعمال في العراق والمتمثل بالتوجيه نحو صياغة سياسات ضريبية مشجعة لاقامة المشاريع الصناعية في العراق حيث تعفى مواردها الاولية من الضرائب المفروضة على الاستيراد وكذلك اعفاءات ضريبية على المشاريع الانتاجية بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حيث ان هذا القانون اصبح عاملا مشجعا ومحفزا لدخول الشركات والاستثمار الاجنبية الى

الاقتصاد العراقي واستنادا الى المادة ١٠ من قانون الاستثمار الذي ينص على ان يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون بالاعفاء من الضريبة والرسوم لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري .

### المبحث الثالث

#### قياس مؤشرات السياسة الضريبية على الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠١٥ :-

سيتم في هذا المبحث قياس مؤشرات اداة السياسة الضريبية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٥) والتي يحكمها هيكل النظام الضريبي العراقي بشكل عام بغية تقييم اداء هذه السياسة ، وسيجري استخدام عدة مقاييس معتمدة في معظم الادبيات الاقتصادية لقياس مؤشرات اداء السياسة الضريبية باستخدام النماذج القياسية في التحليل بالاعتماد على السلاسل الزمنية للمتغيرات التي نريد قياسه ولفرة الدراسة ، اذ شهدت المدة من ١٩٩٥-٢٠١٥ عدد من التطورات والتغيرات يمكن تقسيمه الى مرحلتين :-

#### المرحلة الاولى (١٩٩٥-٢٠٠٢) :-

بعد عام ١٩٩٥ كان الاهتمام الاكبر هنا تشجيع الهدف التمويلي ، اذ شهدت هذه المرحلة الاهتمام بالضرائب الغير مباشرة بصورة كبيرة من خلال الاعتماد المتزايد على الضرائب الكمركية على الرغم من تراجعها ، اي نلاحظ عدم تنوع المصادر الايرادية للدخل والثروة والارباح وبذلك عدم الاستقرار الايرادي .

#### المرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٥) :-

في عام ٢٠٠٣ علقّت الضرائب بدا من ٢٠٠٣/٤/١٦ وفي نهاية عام ٢٠٠٣ واستثنيت من ذلك التعليق بعض الضرائب المحددة وفق الامر ذي العدد (٣٧) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وبعد عام ٢٠٠٣ كان هناك اتجاه نحو التحول الى اقتصاد السوق وكان على النظام الضريبي العراقي مسؤولية مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تم تخفيض نسب الضرائب على الدخل وكذلك زيادة المبالغ والمخصصات التي يتلقاها موظفو الدوائر الحكومية وموظفو القطاعين العام والمختلط . اما الضرائب الغير مباشرة ، وكما اشرنا سابقا فقد تم تعليق الضريبة الكمركية من خلال هذه المدة واستعيض عنه بضريبة اعادة الاعمار التي تفرض على السلع المستوردة الداخلة للعراق .

جدول (٢) :- يبين نسبة مساهمة كلا من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة من اليراد الكلي للضريبة في العراق وبالاسعار الجارية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٥) مليون دينار .

السنة	ايرادات الضرائب المباشرة	ايرادات الضرائب الغير مباشرة	الايراد الكلي للضريبة	نسبة ١:٣	نسبة ٢:٣
1995	12197.2	40422.7	52619.9	23.18	76.81
1996	16645.3	45151.6	61796.9	26.93	73.06
1997	32548.3	92655.8	125204.1	25.99	74
1998	55639.8	147298.6	202938.4	27.5	72.59
1999	102472.5	224951.9	327424.4	31.29	68.7
2000	152282	292638.6	444920.6	34.22	65.77
2001	158531	376166.5	534697.5	29.64	70.35
2002	155733	429534.3	585267.3	26.6	73.39
2003	28447	27322.1	55769.1	51.01	48.99
2004	73568	81314	154882	47.49	52.5
2005	184101	290794.1	474895.1	38.76	61.23
2006	306461.5	598949.4	905410.9	33.84	66.15
2007	428951.8	6762572	7191523.8	6.09	93.9
2008	524963.9	797521	1322484.9	39.69	60.3
2009	786604.5	1023792	1810396.5	43.44	56.55
2010	883365.1	1176032	2059397.1	42.89	57.1
2011	1036588.3	2241595.7	3278184	31.62	68.37
2012	1433785.2	26211361.3	27645146.5	5.18	94.81
2013	1652761.1	2721995	4374756.1	37.77	62.22
2014	1832552.1	2931451.1	4764003.2	38.46	61.53
2015	1863544.2	2975321.1	4838865.3	38.51	61.48
متوسط المدة	1995-2002			28.16	71.83
متوسط المدة	2003-2015			34.98	65.01

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على :

جمهورية العراق ، البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المؤشرات المالية لسنوات متفرقة

يتضح من الجدول (٢) ان متوسط النسبة بين الضرائب المباشرة الى اليراد الكلي للضريبة للمدة الاولى من (١٩٩٥-٢٠٠٢) قد بلغ (١٦،٢٨ %) وارتفع في المدة الثانية من (٢٠٠٣-٢٠١٥) ليبلغ (٩٨،٢٤%) لصدور استراتيجيات ضريبية جديدة بعد تغير النظام السياسي الحاكم في العراق اما بالنسبة لمتوسط النسبة بين الضرائب الغير المباشرة الى اليراد الكلي للضريبة للمدة الاولى (١٩٩٥-٢٠٠٢) قد بلغ (٨٣،٧١%) وبعدها انخفض في المدة الثانية من (٢٠٠٣-٢٠١٥) ليبلغ (٠١،٦٥%) وذلك بسبب صدور قرارات من سلطة الائتلاف الموقته وسنتناول في هذه الفقرة قياس هذه المؤشرات وعلى النحو التالي :-

**الطاقة الضريبية :-** الطاقة الضريبية هي الحدود القصوى للايرادات التي يمكن تحصيله من خلال الضرائب مع الاخذ بالاعتبار حجم هيكل الناتج القومي الاجمالي ومقدار النفقات العامة ومستوى انتاجه مع مراعاة قدرة الافراد على وضع الضرائب وقدرة الحكومة علة جبايتها وتحصيلها وتقاس الطاقة الضريبية من نسبة اليرادات الضريبية الى الدخل القومي ( العلي والعركوب ، ١٩٩٥ : ١٢٠)

وان متوسط الطاقة الضريبية كما في الجدول (٣)

الجدول (٣) متوسط الطاقة الضريبية

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الدخل القومي	الطاقة الضريبية	العبء الضريبي	الميل الحدي للضرائب	المرونة الدخلية للضرائب
1995	6695492.9	5807374.9	0.91	0.78	0	1.52
1996	6500924.6	5641424.3	1.10	0.95	0.04	6.01
1997	15093144	13235490	0.95	0.82	0	0.77
1998	17125847.5	15013422.3	1.35	1.18	0.03	4.61
1999	34464012.6	31381048.5	1.04	0.95	0	0.6
2000	50213699.9	46634634.8	0.95	0.88	0	0.78
2001	41314568.5	36726500.7	1.46	1.29	0.01	1.13
2002	41022927.4	34677722.5	1.69	1.42	0.17	13.5
متوسط المدة ١٩٩٥-٢٠٠٢			1.17	1.03	0.02	0.04
2003	29585788.6	25728748.6	0.60	0.18	0.04	3.24
2004	5325358.7	46923315.7	1.01	0.29	0	2.22
2005	7353598.6	65798566.8	1.38	0.64	0.01	5.41
2006	95587954.8	85431538.8	8.42	0.94	0.1	3.02
2007	111455813.4	10010081.6	13.21	6.46	0.1	41.89
2008	157026061.6	147641254	1.23	0.84	0.15	2.4
2009	130643200.4	120429277.2	1.71	1.38	0.606	7.55
2010	162064565.5	146453468.5	2.24	1.27	0	0.57
2011	217327107.4	192237070.3	14.38	1.5	0.02	0.61
2012	251907661.7	225272833.8	1.94	10.97	0.7	46.71
2013	367395614	243518658.5	1.96	1.63	1.5	13.7
2014	258900633.1	230310052.9	2.06	1.84	1.71	0.73
2015	191715791.8	220165423.7	2.91	2	0.7	0.55
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥			9.83	2.3	0.12	6.25

المصدر :- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، قسم الحسابات القومية ، الناتج الاجمالي القومي في العراق ، سلسلة زمنية (١٩٩٥-٢٠١٥)

يتضح من الجدول (٣) ان متوسط الطاقة الضريبية مابعد مذكرة التفاهم فقد بلغ (١٧،١%) ، وفي الفترة الثانية بعد عام ٢٠٠٣ فقد بلغ متوسط الطاقة (٨٣،٩%) ونلاحظ ان متوسط الطاقة الضريبية اخذ بالنمو مقارنة بالمدة الاولى لان الدخل القومي المتولد انذاك كان موجه الى المجهود الحربي والانفاق العسكري بسبب حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية ، لذلك كانت الاستقطاعات الضريبية منخفضة وبالتالي انخفضت الطاقة الضريبية ، وكذلك بعد مذكرة التفاهم فالذي حصل ان الدخل الحقيقي هو الذي ارتفع وليس الدخل النقدي بسبب الاعانات العينية التي توزع للافراد ( البطاقة التموينية ) لذلك ارتفع الدخل القومي للعراق الا ان الدخل القابل للتصرف لم يرتفع الامر الذي ادى الى انخفاض الطاقة الضريبية لانخفاض الاعوية الضريبية وكذلك لكثرة السماحات والاعفاءات الضريبية في تلك المدة .

ويتم احتساب الطاقة الضريبية من خلال قسمة الايرادات الضريبية الى الدخل القومي \* ١٠٠ .  
٢- قياس العبء الضريبي :- يقاس العبء الضريبي من خلال نسبة الايرادات الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي ، وهو احد المؤشرات التي توضح درجة تدخل الدولة في الاقتصاد ، ومدى قدرة

السلطة المالية على التعرف بالقوة الشرائية المتاحة في الاقتصاد . ( السامرائي ، ٢٠٠١ : ٢٢-٣٣). ومن الجدول (٣) يبين متوسط العبء الضريبي للمدة (١٩٩٥- ٢٠١٥) ، حيث كان متوسط العبء الضريبي (٠,٣١%) مسجلا انخفاضا عن المدة السابقة بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية ، وفي المدة الثانية بلغ متوسط العبء الضريبي (٣٠,٢%) حيث اخذ بالتزايد بعد عام ٢٠٠٧ بسبب الاستقرار الوضع الامني الذي انعكس على الوضع الاقتصادي وبالتالي على الحصيلة الضريبية.

٣ - **قياس الميل الحدي للضرائب :-** مؤشر الميل الحدي للضرائب هو ذلك الجزء من الناتج المحلي الاجمالي الذي تستطيع الدولة اضافته الى موازنتها، وهو يقيس قدرة الدولة على تعبئة المدخرات القومية ، وانه كلما ارتفع دل على فاعلية السياسة الضريبية ، ويتم احتسابه من خلال قسمة التغيير المطلق في الايرادات الضريبية الى التغيير المطلق في الناتج المحلي الاجمالي .

وبالنظر للجدول(٣) نلاحظ ان الاشارة السالبة هنا تدل على عدم وجود علاقة طبيعية (طردية ) بين الضرائب والناتج المحلي الاجمالي وكانت اقصى نسبة له عام ٢٠١٤ وبلغت (٧١,١%) وادنى نسبة له في عام ٢٠٠٢ وبلغت (-١٧,٠%) وهي نسبة منخفضة تدل على ضعف فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - **قياس مرونة الدخلية للضرائب :-** ويبين هذا المؤشر مدى استجابة الضرائب للتغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي ويتم استخراجها عن طريق قسمة معدل نمو الضرائب على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، فاذا كان معامل المرونة اكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على مرونة السياسة الضريبية وبالتالي قدرتها على مسايرة الزيادات المستمرة للنفقات العامة ، اما اذا كان اقل من الواحد الصحيح فان السياسة الضريبية غير مرنة ، وبالنظر الى الجدول(٣) نلاحظ ان متوسط معامل المرونة الدخلية للضرائب للمدة الاولى قد بلغ (-٠,٤٠%) ، اما في المدة الثانية فقد بلغ (٢٥,٦%) .

#### ٥- الحوافز الضريبية وعلاقتها بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

بعد الوصول الى النتيجة التي مفادها، ان الحوافز الضريبية الممنوحة في العراق هي اقل من نظيراتها في البلدان العربية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :-

جدول(٤): تدفقات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ودول الجوار للفترة من

٢٠١٥-١٩٩٥

السنوات	العراق	الاردن	سوريا	سعودية	ايران	الكويت	تركيا
1995	2.4	13.3	70	578	9	6.7	885
1996	2.9	15.5	89	64	20	347.3	722
1997	1.1	360.9	80	57	43	19.8	805
1998	7.1	310	82	94	38	59.1	940
1999	6.5	156.4	263	123	16	72.3	783
2000	3.1	913.3	270	183	194	16.3	982
2001	6.5	273.6	110	504	408	81.5	3.352
2002	3.7	238.2	115	453	3.519	3.6	1.082
2003	1.1	547	160	778.5	2.877	67.1	1.702
2004	3	936.8	320	1.942	3.037	23.8	2.785
2005	71.76	1.98	583	12.097	2.889	233.9	10.031
2006	25.67	3.544	656	17.14	2.318	121.3	20.185
2007	153.78	2.622	1.242	22.821	2.018	111.5	22.047
2008	90.91	2.826	1.467	38.151	1.98	6	19.851
2009	13.87	2.413	1.514	32.1	2.983	1.113	8.585
2010	12.64	1.65	1.85	28.105	3.649	318.7	9.086
2011	15.79	1.469	1.059	16.4	4.277	398.6	16.142
2012	6.1	1.431	1.433	15.151	4.662	389.4	13.631
2013	5.7	1.94	1.908	30.614	3.05	454.1	12.771
2014	4.7	1.816	1.549	17.245	2.105	411.2	12.458
2015	33.2	1.954	1.643	23.481	2.05	417.6	17.259

المصدر: ١- صندوق النقد العربي ، احصائيات الصندوق ، موازين المدفوعات الدول العربية ، ملحق ٩/١ ص، ٤٣٠ . ٢- صندوق النقد الدولي ، للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١١-٢٠١٥ .

وقد تفاوت الاستثمار الاجنبي المباشر وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية حيث نجد الاستثمار الاجنبي كان ضعيف جدا لاسباب سياسية بالدرجة الاساس ومن ثم اقتصادية لكي تبقى اسواق لتصدير فوائض السلع والخدمات للشركات الاحتكارية . وعلى الرغم من مضي عدة سنوات على تشريع قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) والتعديلات التي جرت عليه الا ان الاستثمار الاجنبي المباشر لم يرى النور لحد الان الا في مجالات السياحة والبناء وبمبالغ منخفضة جدا لاسباب مع حاجة القطاعات المراد الاستثمار فيها وحجم الاستثمارات.

#### الاستنتاجات :-

- ١- تميزت السياسة الضريبية في العراق بانخفاض مستوى ادائها لعدة عوامل ، تتعلق بطبيعة النظام السياسي وعدم الاستقرار الامني ، الاختلالات المنطقية بتطور الموارد البشرية العامل في الهيئات الضريبية والكمركية .
- ٢- ان من اهم وسائل جذب عمليات الاستثمار هو الاعفاء الضريبي ، اذ تعد الضرائب عبي لا يستهان به يقع على كاهل المستثمر ، لذا يحاول المشرعون التخفيف عنه من هذا الجانب
- ٣- تبين من خلال البيانات للضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة ، بعدم توازن الهيكل الضريبي العراقي للمدة (١٩٩٥ - ٢٠١٥) .
- ٤- يعتبر قانون الاستثمار العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حجر الزاوية لتطوير ونمو الاقتصاد العراقي والذي يحفز ويشجع المستثمر الاجنبي .
- ٥- بلغ متوسط الطاقة الضريبية في العراق (٨٣,٩%) واما متوسط معامل العبء الضريبي فقد بلغ (٣٠,٢%) وبلغ متوسط معامل الميل الحدي للضرائب (١٢,٠%) بينما متوسط معامل المرونة

الدخلية للضرائب فقد بلغ (٢٥,٦%) . حيث تعتبر هذه المؤشرات من اهم المؤشرات لقياس اداء السياسة الضريبية في العراق .

### المقترحات :-

- ١- ان يكون الهدف من زيادة الضريبة تنشيط الاقتصاد الوطني بما يضمن تراكم راس مال وتوسيع الاستثمار الذي يساهم في تنوع الاقتصاد.
  - ٢- منح امتيازات وتسهيلات واعفاءات للاستثمار في القطاعات الانتاجية وخاصة الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات التي يمكنها ان تستقطب الايدي العاملة وخلق دخول جديدة في القطاعات .
  - ٣- مكافحة التهرب الضريبي والرشوة والفساد المالي والاداري.
  - ٤- يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين وتوفير المعلومات الخاصة بالاستثمار والتحديد مناطق التي يمكن الاستثمار فيها وتقديم المعلومات الدقيقة والتفصيلية للمستثمر .
- القيام بحملات اعلامية بهدف تعريف المستثمرين بالفرص المتوفرة للاستثمار المريح .

### المصادر:

- ١- ابو قحن ، عبد السلام احمد ، السياسات و الاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، الجزء الرابع ، ٢٠١٦ .
- ٢- ابونصار، محمد والمشاعلة ،محفوظ واخرون ،الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى ،المكتبة الوطنية ، عمان ، ١٩٩٦ .
- ٣- امين ، عبدالله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق ، اطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ .
- ٤- البطريق ،يونس احمد ودراز ، حامد عبد الحميد ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠٠٨
- ٦- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،الؤشرات المالية لسنوات متفرقة .
- ٧- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،قسم الحسابات القومية ، الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي في العراق ،سلسلة زمنية (١٩٩٥-٢٠١٥)
- ٨- خريس ، ابراهيم محمد ، الضرائب في النظام المالي الاسلامي ،دراسة مقارنة ، الطبعة العربية ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ .
- ٩- الخطيب ،خالد شحادة ،شامية ، احمد زهير ، اسس المالية ، الطبعة الثانية ، بدون ذكر دار النشر ، ٢٠٠٧ .
- ١٠- دراز، حامد عبد الحميد ، المالية العامة ، مؤسسة الشباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٤
- ١١- السامرائي ، دريد محمود ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، الطبعة الاولى - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - اذار ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- السامرائي ، يسرى ، الاهمية النسبية للنظام الضريبي في العراق ، وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب ،المؤتمر العلمي الضريبي الاول ، ٢٠٠١ .
- ١٣- صالح ، محمد عبد الفتاح حسين ، العوامل المساهمة في زيادة عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة بفره ، ٢٠٠٧ .
- ١٤- صندوق النقد العربي ، احصاءيات الصندوق ، موازين المدفوعات الدول العربية ملحق ١/٩ .
- ١٥- الطائي ، عدي عبد الرزاق زيدان ، دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي ، رسالة معادلة للماجستير-دبلوم عالي في الضرائب ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
- ١٦- العلي ، عادل فليح والعركوب ، هاشم محمد ، ١٩٩٥ ، محددات الطاقة الضريبية في العراق للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٤٩ ، كلية الادارة والاقتصاد ، الموصل .
- ١٧- عناية ، غازي ، الزكاة والضريبة - دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، دار احياء العلوم ، بيروت ، ١٩٩٥ .

- ١٨- مسيمي ، دلال عيسى موسى ، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة نابلس الوطنية ، فلسطين ، ٢٠٠٦ .
- ١٩- مطر ، محمد مطر ، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
- ٢٠- ملكاوي ،اياد محمد احمد ، اثار السياسة الضريبية على كفاءة النشاط المصرفي الاردني خلال المدة (١٩٨٠ – ١٩٩٧ ) اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩٩ .
- ٢١- النصيرات ، عبد الله جميل ، الانفتاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

#### References :-

- 1- Delongj -bradford ,2002 ,macroeconomic mcgraw -hill Irwin , new York.
- 2- Eshag Eprime , fiscal and monetary policies and problems in developing countries , Britain, Cambridge university press,1985.
- 3- Spencer ,Milton H,contem parary micro economics ,new York ,worth public shers ,inc ,1983.